الفصل الثاني

رقابة بغير رقيب

« صاحب الحكم لن يكون شيئا مذكورا اذا
لم يكن هو كل شيء . وحتى يتسنى له ان يكون
كل شيء يجب عليه ان يكون في كل مكان . »

(نابليون)

كثيرة جداً سيئات عهد عبد الناصر . وإهدار حرية الصحافة كان أسوأ هذه السيئات . فما عرفت مصر حاكماً تسلط على صحافتها كما تسلط عبد الناصر .

وكان قهر الصحفيين وإرهابهم بالحبس والإعتقال والتعذيب وقطع الأرزاق وسيلة من وسائل هذا التسلط . وكانت الرقابة على الصحف وسيلة ثانية . وكان الإتحاد الإشتراكى العربى وسيلة ثالثة .

وقد أعفى عهد السادات نفسه من الأخذ بوسيلة القهر . لأن غيرها من الوسائل يغنى عنها دون أن يكون له من سيىء العواقب مثل ما لها . ثم إن القهر لا يخلو من إفتيات على سيادة القانون . وعهد السادات قد حرص إلى الآن على مراعاة هذه السيادة . حتى لا يتورط فيما تورط فيه عهد عبد الناصر من آثام .

أما الوسيلة الثانية وهى الرقابة على الصحف . فقد أبقاها عهد السادات مدة زادت على ثلاث سنين . وهو حين أنهاها بعد ذلك لم ينهها إلا بعد أن ثبت لدى صاحب العهد أن رئاسته للإتحاد الإشتراكى العربى المالك للصحف التى أممت قد جعلت له على هذه الصحف رقابة غير مرئية كالكهرباء لا نراها ولكن نرى آثارها فى كل لحظة .

إنها رقابة بغير رقباء . ثم هى رقابة ذاتية يفرضها رؤوساء

التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين . خوفا من عقاب رئيس الإتحاد الإشتراكى وأملا فى ثوابه . ولا عجب فالإنسان بطبيعته يرجو ويخاف . والصحفيون بشر من بنى الإنسان . ورئيس الإتحاد الإشتراكى العربى حرى أن يرجى وأن يخاف .

أليس يملك فى شأن عزل ونقل وتعيين وترقية رؤوساء تحرير الصحف المؤممة ومحرريها ما لا يملكه سواه .

أليس له على هؤلاء جميعا سلطة كفيلة بأن تبعث فى نفس من يخضع لها أملا قد يرفع صاحبه إلى السماء أو خوفا قد يهبط به إلى أعمق قاع ؟

ألم تمتد يده قوية غالبة إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل لتخرجه من جنة الأهرام ولتحل غيره محله ؟ وإذا كان هذا شأنه مع العالقة فما بالك بشأنه مع الأقزام ؟

ألم يغضب على أكثر من مئة من الصحفيين فاذا به ينحيهم جميعا دفعة واحدة عن العمل الصحفى ولا يجد هذا الإجراء الفاجع من تسعفه الجرأة ليعترض عليه ؟

ألم تجتمع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ م فاذا بها تمنع ضحايا هذا الإجراء من حقهم فى أن يشهدوا جلستها ويفوت المجتمعون فى هذه الجمعية أن يرسلوا كلمة مؤاساه إلى هؤلاء الصحفيين ولا يفوتهم أن يرسلوا إلى السيد الرئيس برقية يقولون فيها :

« باسم الحرية التى ارسيت دعائمها .. وباسم المظلة الديمقراطية التى تحمل لواءها .. وباسم القيم النضالية الشريفة التى نعيد البناء على أساسها .. وباسم مصر العزيزة التى نؤمن بها .. وباسم شعبها الذى يعتز بكم قائدا وزعيما .. يطيب للجمعية العمومية للصحفيين أن تبعث لسيادتكم بكل الحب والتأييد » .

ثم ألم يعدل الرئيس بعد ذلك فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ م عن قراره الرهيب فعاد المبعدون إلى حيث كانوا لكن بعد أن نضب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس فانتفت الحاجة إلى إقامة رقيب أو رقباء عليهم . وبعبارة أخرى انتفت الحاجة إلى إقامة رقابة مرئية بعد أن أغنت عنها رقابة غير مرئية .

والرقابة الثانية أطول أجلا وأوسع رقعة وأشد ضراوة من الرقابة الأولى .

إنها أطول أجلا لأنها باقية ما بقى الإتحاد الإشتراكى . والسلطة التى أنشأت هذا الإتحاد هى وحدها التى تقدر على إنهائه . وقد لا تنهيه إلا بعد أن تعد غيره ليقوم مقامه . أما الرقابة المرئية فأجلها محدود بأجل حالة الطوارىء التى أوجبت الأحكام العرفية ومن ثم فهو ينتهى ولابد بانتهائها .

وهى أوسع رقعة لأن رقعة الرقابة المرئية محدودة بحدود السبب الذى إستدعى حالة الطوارىء التى جاءت الرقابة

المرئية ثمرة من ثمارها . فان كانت الحرب هى سبب حالة الطوارىء فلا تقع الرقابة إلا على شئون الحرب وتكون الأقلام حرة فيما لا يتصل بهذه الشئون . أما رفعة الرقابة غير المرئية فليس لها حد محدود وهى تتسع بقدر ما تتسع المخاوف وتمتد الآمال ، فقد يتوهم رؤساء التحرير أن الكتابة فى شأن من الشئون قد يغضب السيد الرئيس فلا يجرأ أحد على أن يمس هذا الشأن أو يسمح لغيره أن يمسه

وموازنة رئاسة الجمهورية تبدو مثلا حاضرا لهذه الحالة فهى لم تجد إلى اليوم وقد لا تجد مستقبلا من يجرأ على أن يكتب فيها .

كذلك قد يظن رؤساء التحرير أن هناك أشخاصا تصلهم بالسيد الرئيس صلات خاصة تستوجب حمايتهم من النقد . كالصلات التى تصل السيد الرئيس بالمهندس الزراعى سيد مرعى وبالمهندس عثمان أحمد عثمان وبالسفير أشرف مروان . وهؤلاء جميعا يشغلون وظائف عامة . وليس لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون محميا من النقد .

وفى هذا المقام يأذن لنا الأدب فى أن نذكر السيدة الأولى . وهى أولى بالذكر من غيرها . لأن صلتها بالسيد الرئيس أوضح وأوثق . وهى تمارس من الأعمال العامة ما يسمح لنا أن نقول أن نقد نشاطها فى إطار هذه الأعمال ليس جائزاً فحسب بل هو واجب لخيرها ولخير هذه الأعمال جميعا .

وهى – أى الرقابة غير المرئية – أشد ضراوة لأن مخالفة أوامر الرقابة المرئية لا تتجاوز منع نشر ما كتب كله أو بعضه . والشكوى من الرقيب إذا تجاوز حده ممكنة دائما ، أما فى ظل الرقابة غير المرئية فالويل لمن يكتب ما يغضب صاحب السلطة أو يثير شكه ففى يده النقل والعزل . وشىء آخر فى يده هو تعليق الكاتب فلا هو معزول ولا هو عامل . لا يكتب . وإن كتب لا يجد من ينشر له وهذه كأس مريرة شرب منها كتاب كبار مثل مصطفى أمين وجلال الحمامصى وأحمد أبو الفتح .

وفى جو يشيع فيه الخوف يصير مدح الرئيس والثناء عليه وقاء بدفع الشبهة ويصد التهمة ، وعلى هذا يتبارى الخائفون ومعهم الطامعون فى مضمار المديح . فتبدو الصحف كما لو كانت فرقة موسيقية لا تعزف إلا لحناً واحداً لا يتغير . ويكون بين الصحفيين من يعف عن المشاركة فى هذا اللحن . فتلحقه شبهة عدم الولاء . ويصير هدفاً لأن ينزل به العقاب . على حين أنه أولى الناس بأن يصيبه جميل الثواب .

ولما كان الإتحاد الإشتراكى هو الركيزة التى ترتكز عليها السلطة التى نشأت فى ظلها الرقابة غير المرئية للصحف . فقد حرص الرئيس السادات على بقاء هذا الإتحاد الإشتراكى ما وسعه الحرص وراح يزكيه ويمجده وينوه بمزاياه باللسان مرة وبالقلم مرات .

استمع إليه وهو يقول فى ورقة أكتوبر : « قد كان الإتحاد الإشتراكى العربى ومايزال التنظيم السياسى الذى تتحقق من خلاله الديمقراطية السليمة » ، ثم يقول فى نفس الورقة :

« قد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العاملة إطار لحياته السياسية وإننا فى معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فاننا نرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب بلا ضابط ولا قاعدة . ولكننا لا نقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الرأى ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية » .

ومرة أخرى استمع إليه وهو يقول فى ورقة أغسطس :

« إن الإتحاد الإشتراكى ليس حزبا حتى يكون الحزب الحاكم الذى يملى إرادته على الحكومة والبرلمان ، وإنما الإتحاد الإشتراكى هو الإطار المنظم للحركة السياسية للجماهير الشعبية » .

وكان أعيب ما عاب الإتحاد الإشتراكى . إنه وقد نشا فى فى حجر السلطة لم يكن له رأى إلا رأيها . وهكذا غاب الرأى الآخر ، وأريد تلافى هذا العيب فتقرر إقامة ثلاثة منابر داخل الإتحاد الإشتركى لتمثل اليمين والوسط واليسار . وخاضت هذه المنابر الإنتخابات وظفر منبر الوسط الذى كان يرأسه

رئيس الحكومة السيد ممدوح سالم بنصيب الأسد من المقاعد فى مجلس الشعب . وارتاح الرئيس السادات لهذه النتيجة . فاذا به يعلن فى الخطاب الذى ألقاه فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ م فى إفتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب :

« بناء على نجاح تجربة الإنتخابات واستئنافاً للمسيرة التى عاهدت الله والشعب عليها قد قررت أن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة . إبتداء من هذا اليوم إلى أحزاب » .

وكان مقتضى هذا القول ولازمة أن ينقضى الإتحاد الإشتراكى العربى . وأن يذهب إلى غير رجعة . فقد كان عقبة كأداء فى طريق الديمقراطية . كما كان الملاذ الذى لاذ به مراكز الإنحراف والإستغلال . وأهم من هذا كله أن الثورة إنما أنشأته كما أنشئت الإتحاد القومى قبله ليكون بديلا من الأحزاب . ومتى كان ذلك وكان قد تقرر أن يعود نظام تعدد الأحزاب . فان هذه العودة تستلزم إلغاء الإتحاد حتى لا يجتمع الأصيل والبديل . وفى إجتماعهما ضرر لا يخفى على أحد . وعلى طريق هذا المنطق سار السيد الرئيس فألغى ما كان قائماً من تنظيمات الإتحاد الإشتراكى فى القرى وما كان قائماً منها فى المراكز . كما أنه الغى ما كان قائما منها فى المحافظات . بل أنه ألغى المؤتمر القومى . وبعد هذا كله أبى أن ينص على بقاء اللجنة المركزية لتكون هى وحدها الإتحاد الإشتراكى الذى تحدثت عنه المادة الخامسة من الدستور فقالت :

« هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية » .

وليس يعنينا هنا أن نخوض فى بحث دستورى لنكشف عن خطأ القول بوجود اللجنة المركزية وحدها على أن تقوم مقام الإتحاد الإشتراكى وأن تحل محله . ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى ما يأتى :

أولا : إن الإتحاد الإشتراكى بناء مركب يتكون من عدة تنظيمات . وبعبارة أخرى هو كل يتكون من أجزاء . وليس يصح أن يقوم العنصر مقام المركب كما لا يصح أن يقوم الجزء مقام الكل .

ثانيا : وظيفة الإتحاد الإشتراكى كما حددها الدستور هى تمثيل قوى الشعب العاملة . وهذه الوظيفة لا يؤديها إلا التنظيم كله مستكملا أجزاءه كلها .

ثالثا : إن اللجنة المركزية ليست أصلا من أصول الإتحاد الإشتراكى العربى . وإنما هى فرع من أصل هو المؤتمر القومى العام . لأن هذا المؤتمر هو الذى ينتخب أعضاءها من بين أعضائه لتنوب عنه فى غير دورات انعقاده . وهى لا تختار أمينها الأول إنما الذى يختاره

لها هو المؤتمر القومى العام . ومتى كان ذلك وكانت اللجنة المركزية ليست إلا فرعا من أصل هو المؤتمر القومى . فان إلغاء الأصل يقتضى إلغاء الفرع . لأن الفرع يتبع الأصل وجودا وعدما .

وإذا كان بقاء الإتحاد الإشتراكى العربى محصورا فى اللجنة المركزية مقصورا عليها وحدها أمرا تنوشه الشكوك . وتؤخذ عليه المآخذ فان تشبث الرئيس به وتصميمه عليه لا يفسره إلا الحرص على السلطة التى غرست فى قلوب الصحفيين ما غرست من بذور الرقابة التى لا ترى ونرى آثارها واضحة كأضواء النهار .